الحماية الاسبانية و الاجتياح العثماني التركي للبلاد التونسية 1534-1574

حمادي دالي

جامعة المنستير

المقدمة:

مثل القرن 16 قرن الأزمات بالنسبة إلى افريقية التي تحولت إلى مجال تتنازعه عدة قوى أساسا القوة الاسبانية و القوة العثمانية التركية و القوى التابعة لها، و قد حسم الأمر في آخر المطاف لفائدة العثمانيين الأتراك الذين تمكنوا من القضاء نهائيا على الحضور الاسباني في الضفة الجنوبية للمتوسط و القضاء على الدولة الحفصية في آن واحد و جعل البلاد التونسية إيالة عثمانية في سنة 1574.

1- بدايات الصراع الاسباني العثماني في المتوسط:

منذ بداية القرن 16 و نتيجة لضعف الدولة الحفصية من جهة و تزايد و الحضور الاسباني المسيحي بالسواحل الجنوبية للمتوسط من جهة أخرى ظهرت مجموعة من " مجاهدي البحر " (قراصنة) تعمل لحسابها الخاص و لكن تحت لافتة السلطان العثماني ، تمكنت هذه المجموعة من الاستيلاء على جزيرة جربة و طرد الاسبان منها، و من أبرز مجاهدي البحر هؤلاء نذكر خير الدين بربروس و أخوه عروج، و قد تمكن هذان الأخوان من الاستلاء على مدينة الجزائر و أعلنا الولاء للسلطان العثماني.

ونتيجة للصراع على السلطة داخل الأسرة الحفصية تمكن خير الدين من غزو افريقية سنة 1534 حيث تم الاستيلاء على مدينة بنزرت ثم على حلق الوادي و تونس كما تم ارسال مجموعة عسكرية إلى القيروان مما دفع السلطان الحفصي الحسن إلى طلب النجدة من الاسبان و تحديدا من الملك شارلكان (شارل الخامس) ليحتدم الصراع بين القوة الحفصية و الاسبانية من جهة و القوة العثمانية التركية من جهة أخرى حول افريقية.

2- أطوار الصراع الاسباني- العثماني بافريقية:

في جويلية 1535 تمكن الاسبان من الاستيلاء على مدينة تونس و جعل السلطان الحفصي تابعا لهم ، و أقاموا حصنا منيعا في حلق الوادي يسمى "البسطيون" لتبدأ مرحلة التنازع بين القوتين العثمانية و الاسبانية طيلة 40 سنة.

و قد اتخذ الصراع بين القوتين مسحة دينية، فهو صراع بين الصليب من جهة و الهلال من جهة أخرى ، وقد حاول الاسبان إعانة الأمير الحفصي الحسن على تثبيت حكمه غير أنه لم يتمكن من القضاء على حركات الانفصال و التمرد في الداخل، و من أبرز هذه الحركات الحركة الشابية المتنفذة بالقيروان حيث تمكن عرفة الشابي من الإستيلاء على

هذه المدينة سنة 1540 و في نفس السنة استولى الاسبان على المنستير ، و في غضون ذلك و تحديدا في سنة 1543 عمد السلطان أحمد إلى عزل والده السلطان الحسن الحفصي و سمل عينيه ووضعه في إحدى زوايا القيروان، غير أن السلطان أحمد لم يتمكن من القضاء عللى الحركة الشابية إلا في سنة 1552.

و في سنة 1554 استولى الاسبان على مدينة المهدية و في مقابل ذلك تحصل الوالي العثماني بطرابلس درغوث رايس على فرمان من السلطان العثماني يثبته على طرابلس و يدعوه للزحف على افريقية و ذلك في سنة 1556.

فاجتاح درغوث رايس قفصة ثم استولى على القيروان في سنة 1557 و استولى على جزيرة جربة سنة 1560، و بالتوازي مع هذا العمل العثماني القادم من الشرق عمد العلج علي باشا الجزائر في سنة 1569 إلى الاستيلاء على مدينة تونس قادما من الغرب مما جعل السلطان أحمد يستنجد بالاسبان المقيمين بحصن حلق الوادي لتبدأ المعركة الفاصلة بين الحفصيين و الاسبان من جهة و العثمانيين الأتراك من جهة أخرى.

و في سنة 1574 استولى الاسبان على مدينة تونس مما دفع السلطان العثماني سليم الثاني إلى التحرك بكل ثقله فكان التدخل العثماني المباشر بتونس في سنة 1574 بقيادة سنان باشا الذي قدم على رأس أسطول من اسطنبول فأرسى أمام حلق الوادي و في مقابل ذلك جاءت المعاضدة من أتراك طرابلس الذين استولوا على القيروان ثم تقدموا نحو مدينة تونس ليتم القضاء نهائيا على التواجد الاسباني بافريقية و القضاء نهائيا على الدولة الحفصية لتتحول البلاد التونسية منذ سنة 1574 إلى إيالة عثمانية.

خاتمة:

مرة أخرى تدمج إفريقية في المجال الاسلامي المشرقي بفعل قوى خارجية غير أن البلاد التونسية ستتمكن من التميز داخل المجال العثماني رغم الولاء المعلن له حتى سنة 1881.

البلاد التونسية في الفترة العثمانية : حكم الباشاوات و الدايات

حمادي دالي

جامعة المنستير

المقدمة:

مرت البلاد التونسية بين 1574 و 1705 بثلاث تجارب كبرى من أنماط الحكم رغم الولاء المعلن دائما للخليفة العثماني المقيم في إسطنبول و من بين هذه التجارب نذكر تجربة الحكم المباشر أو ما أطلق عليه ولاية التنفيذ و تتمثل في حكم الباشاوات تلتها فترة حكم الدايات و هي مرحلة من حكم " ولاية التفويض" .

1- مرحلة الباشاوات أو الحكم المباشر : 1574-1590

قبل عودته إلى إسطنبول أرسى سنان باشا مجموعتا من التنظيمات العثمانية بالولاية الناشئة ، فعلى المستوى العسكري ترك أربعة آلاف جندي من الإنكشارية لضبط شؤون الأمن في الداخل و لتوفير الحماية العسكرية من الخارج، فتم توزيع هؤلاء الجند على شكل حاميات عسكرية بالمدن الساحلية و ببعض المدن الداخلية. و عهد بشؤون الحكم إلى وال برتبة باشا يعين من قبل السلطان و يستقدم من إسطنبول و يغير كل 3 سنوات، و يرأس الباشا الديوان و هو مجلس شبه عسكري يتكون من كبار ضباط الجيش (بلوك باشية) و القاضي الأفندي و من مهام الديوان النظر في الشؤون العسكرية و الأمنية و الجبائية للإيالة، وقد تواصل العمل بهذا الترتيب إلى سنة 1590 حين أعلن صغار ضباط الجيش ثورتهم على البلوك باشية لتبدأ مرحلة الدايات و تنتهي مرحلة الحكم المباشر.

2- الإيالة التونسية في عهد الدايات : 1590-1640

في سنة 1590 عمد صغار ضباط الجيش الإنكشاري بالإيالة (الدايات) إلى القضاء على كبار ضباط الجيش (البلوك باشية) و رفضوا مجيىء الباشا من إسطنبول و عينوا دايا يرأس الديوان الذي أصبح يتكون من مجموع صغار ضباط الجيش و أقاموا بذلك ضربا من ضروب "الديمقراطية العسكرية" فكلما إختلفوا إجتمعوا في الديوان و غيروا الداي، و لكن نتيجة لكثرة خلافاتهم لم يستمر العمل بهذا الترتيب طويلا ، ففي سنة 1594 تمكن عثمان داي من الإنفراد بالسلطة و الإستبداد بالحكم و إستبعاد المنافسين أو الخصوم بالقتل أو النفي.

و استمر عثمان داي في الحكم إلى سنة 1610 ثم تلاه صهره يوسف داي الذي إستمر في الحكم طيلة 27 سنة أي إلى سنة 1637 ، و حكم من بعده الداي أسطا مراد حتى سنة 1640.

تعتبر فترة الدايات العصر الذهبي لنشاط القرصنة بالإيالة التونسية مما جعل الأسواق التونسية ملأى بأسرى هذا النشاط من النصارى.

كما تمتعت الإيالة التونسية في عهد الدايات الثلاث بإستقرار و هدوء و إستتباب للأمن حيث بسطت مدينة تونس نفوذها على دواخل الإيالة عن طريق جهاز المحلة لإخضاع القبائل المشاغبة و المحاربة و لرفع المجابي من تلك المناطق، و قد قاد عثمان داي بنفسه المحلة في أكثر من مناسبة و وصل بها إلى واحات الجنوب الغربي، كما تم في هذه الفترة ترسيم الحدود مع أتراك الجزائر.

أما على المستوى الإقتصادي فقد إستفادت الإيالة التونسية من قدوم المهاجرين الموريسكيين القادميين من إسبانيا سنة 1609 ، و كان عدد هؤلاء يتراوح بين 60 ألف و 80 ألف مهاجر إستقر البعض منهم في مدينة تونس في حين إستقر البعض الآخر في حوض مجردة الأسفل حيث أسسوا عدة قرى مثل تستور و مجاز الباب و السلوقية و الجديدة و غار الملح و رفراف و رأس الجبل و العالية، و إستقر البعض الآخر في منطقة الوطن القبلي و أسسوا هناك عدة قرى أيضا مثل قرنبالية و سليمان و نيانوا، وتعاطى هؤلاء المهاجرين البستنة في هذه القرى و أدخلوا عدة دراسات جديدة كما تعاطوا العديد من الحرف خاصة صناعة الشاشية و نسج الحرير و صناعات الخزف.

أما بالنسبة إلى التجارة الخارجية فقد ظلت متواضعة لكن قائمة الذات سواء كان ذلك بإتجاه بلدان المشرق إنطلاقا من موانى جربة و صفاقس و سوسة و قليبية أو بإتجاه الدول المسيحية إنطلاقا من المصرف الجنوي و الفرنسي بطبرقة و كاب نيقرو و مناء بنزرت و حلق الواد ، و من أبرز المواد المصدرة نذكر الحبوب و الزيت و التمور و الشمع و الصوف و الجلود و بعض الخيول.

أما على المستوى الديمغرافي فقد إستقرت بمدينة تونس بعض الجاليات المهاجرة من المسيحيين و خاصة من اليهود و تحديدا يهود "القرنة" الذيين إشتهروا بالتجارة أما بالنسبة للمسيحيين فالبعض منهم كان من المماليك و هم من الأسرى الذين لم تتم فديتهم في حين نجد جانبا منهم من الأحرار الذين وقع عتقهم و أعلنوا إسلامهم و قد إنخرط البعض منهم في الجيش و يوصفون بالعلوج و من أبرز هؤلاء العلوج الذين لعبوا دورا كبيرا في التاريخ السياسي في تلك الفترة نذكر مراد كورسو الذي خلف يوسف داي في الحكم و أسس عائلة حاكمة تتوارث السلطة و هي عائلة البايات المراديين.

خاتمة:

بعد مرحلة من الحكم المباشر و مرحلة من الحكم العسكري آل الأمر في الإيالة التونسية إلى إرساء حكم وراثي يستعيد التجربة الحفصية و يتمثل في حكم البايات المراديين الذي إستمر من 1640 إلى 1702.

الإيالة التونسية في عهد البايات المراديين : 1640-1702

حمادي دالي

جامعة المنستير

المقدمة:

عرفت الدولة المرادية 3 فترات كبرى تتمثل في مرحلة التأسيس و بسط الهيمنة ثم مرحلة الحرب الأهلية و أخيرا مرحلة الإنهيار و الإنقراض.

1- فترة بسط الهيمنة : 1650-1675

تمكن الباي المرادي حمودة باشا الذي توي في سنة 1666 ثم أبناءه من بعده مراد الثاني و محمد الحفصي حتى سنة 1675 من التفوق على الداي و الطائفة العسكرية التركية التي أخضعت لنفوذ الباي رغم محاولة الثورة ضد البايات المراديين في سنة 1673، ففي هذه المرحلة أصبح الباي هو القوة الأساسية في مدينة تونس و تمكن من الحصول على شرعيته من السلطان العثماني بإضافة لقب باشا إليه ، كما تمكن البايات من إخضاع البوادي و الأرياف و القبائل المحاربة لنفوذهم عن طريق المحلة التي أصبحت تتكون في عهد البايات المراديين من فرسان القبائل الموالية للمخزن مثل دريد (بنو رزق- أولاد مناع- أولاد جوين- أولاد عرفة) و جلاص (أولاد سنداسن – أولاد خليفة- أولاد يدير) و الهمامة (أولاد رضوان و أولاد عزيز و أولاد بالهادي) و ورغمة (الودارنة و التوازين و عكارة ...) فأصبحت هذه القبائل قبائل مخزنية تتحصل على إمتيازات و إعفاءات جبائية و تستعمل لإضاع بقية المناطق و القبائل، ففي هذه الفترة لم تعد توجد بالإيالة التونسية مناطق أو جماعات غير خاضعة لسلطة الباي و عنوان الخضوع هو دفع الضرائب للبايات و إعلان الولاء لهم.

و نتيجة للإستقرار السياسي و بسط نفوذ الدولة إزدهرت الأنشطة الإقتصادية في المدن و إستمر تعاطي القرصنة كما برزت بعض ملامح نهضة علمية تمحورت حول علوم الدين و شيدت بعض المعالم المعمارية الضخمة من مساجد و زوايا.

2- فترة الحرب الأهلية 1675-1686

وقعت الحرب الأهلية بتونس بين الأخوين محمد باي و علي باي إبني مراد باي الثاني بسبب الصراع على السلطة ، فلقد إصطفت بعض المناطق و القرى و البلدان و القبائل خلف محمد باي في حين إصطفت مناطق و قرى و بلدان و قبائل أخرى خلف علي باي ، و مثل الصراع على السلطة بين الأخوين منفذا للوجهاء و الأعيان المحليين للخروج عن دائرة النفوذ المركزي الضاغط و التهرب من دفع الجباية ، كما مثل هذا الصراع منفذا للقبائل لتعاطي الحرابة و رفض إحتكار السلطة المركزية للعنف ، و هكذا مثلت الحرب الأهلية التي دامت 10 سنوات ضربا من ضروب الرفض لسلطة الدولة المركزية و للإحتكارات التي تتأسس عليها الدولة . كما مثلت هذه الحرب فرصة للدايات لإستعادة نفوذهم في مدينة تونس حيث تمكن الداي أحمد شلبي من الإستلاء على المدينة بين 1683 و 1686 مما دفع المراديين إلى الإستنجاد بحكام الجزائر فمثلت الحرب الأهلية

منفذا لهؤلاء الحكام للتدخل في شؤون الإيالة التونسية فحاصروا مدينة تونس بين 1685 و 1686 و قتل أحمد شلبي و ولي محمد باي السلطة.
و نتيجة لهذه الحرب عرفت الإيالة أزمة ديمغرافية حيث تراجع عدد السكان نتيجة إنتشار الأوبئة لاسيما وباء 1675-1676 كما عرفت أزمات إقتصادية من أبرز مظاهرها غلاء الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية لقلة الإنتاج و من مظاهرها أيضا إنتشار المجاعة في صفوف السكان و بالتالي إرتفاع نسبة الوفايات المؤدية إلى تراجع عدد السكان.
كما نتج عن هذه الحرب إضعاف الطبقة الحاكمة "التركية" و دخول بعض القبائل المحاربة الميدان السياسي بتحالفها مع القادة العسكريين، و نتيجة لهذه الأوضاع المتردية إقتصاديا و إجتماعيا تراجع النشاط الفكري بالإيالة فلم يبقى لنا أي أثر ذو دلالة كبرى عن تلك الفترة سوى كتاب "المؤنس في تاريخ إفريقية و تونس" لابن ابي دينار الذي ألف بين 1681 و 1682 ويعتبر المصدر الوحيد المباشر عن إيالة تونس في تلك الفترة.

3- الإيالة التونسية في أواخر القرن 17 و أوائل القرن 18

تميزت هذه المرحلة بأزماتها المتعددة وباللجوء المفرط إلى العنف خاصة بعد وفاة محمد باي (حكم من 1686 إلى 1696) فقد تولى الحكم بعده رمضان باي (حكم من 1696 إلى 1699) و قد أفرط في الإلتجاء إلى العنف تجاه الخصوم و قد تأكد هذا الإفراط مع مراد باي الثالث (بوبالة) (حكم من 1699 إلى 1702) فدفع السلوك الإستثنائي البعض من الأهالي إلى طلب النجدة من حكام الجزائر للتدخل في شؤون الإيالة، و فعلا قدمت محلة الجزائريين إلى تونس ونصبت الداي طاطار بها غير أنه لم يفلح رغم بطشه الشديد من إخضاع السكان و البايات المراديين، فعادت أشباح الحرب الأهلية للبروز في عهد مراد الثالث ذالك الطاغية المجنون و رغم محاولة إبراهيم الشريف إرجاع الهيمنة للعنصر التركي حيث إتخذ لنفسه لقب باشا باي داي بين 1702 و 1705 بعد القضاء على جميع المراديين الذكور غير أن حكام الجزائر رفضوا بروز حكم مركزي جديد في إيالة تونس و شرعوا في إجتياح الإيالة سنة 1705 و إنهزم إبراهيم الشريف و وقع في الأسر لدى محلة الجزائريين التي أصبحت على مشارف مدينة تونس مما دفع القوى المتنفذة بهذه المدينة من أهالي و عساكر ترك مجتمعيين إلى الإلتفاف حول حسين بن علي التركي آغا صبايحية الترك لتنظيم رد الزحف الجزائري و الحيلولة دون دخول الجزائريين إلى مدينة تونس و هو ما تم فعلا في 1705 و نودي بحسين بن علي بايا للإيالة لتبدأ فترة الدولة الحسينية.

خاتمة :

مثلت الحرب التونسية الجزائرية الأخيرة سببا في نشأة "شبه وعي وطني" محلي إستغله حسين بن علي لمقاومة أعدائه و لفرض نفوذه و لإرساء سلالة حاكمة جديدة و هي العائلة الحسينية.

الفترة الأولى من العهد الحسيني (1705-1814)

حمادي دالي

جامعة المنستير

المقدمة:

مرت الدولة الحسينية في فترتها الأولى أي إلى غاية 1814 بثلاث مراحل كبرى و هي مرحلة التأسيس و فرض الهيمنة إمتدت حتى سنة 1728 ثم مرحلة الحروب الأهلية و البطش السياسي التي إمتدت حتى سنة 1756 و أخيرا مرحلا الإستقرار و أوج الإزدهار.

1- مرحلة التأسيس و فرض الهيمنة :

تمكن حسين بن علي من تدعيم حكمه بالتحالف مع الأعيان بكل أصنافهم (أعيان المال و أعيان الدين و أعيان القبائل) ففرض إرادته داخل البلاد ، و نتيجتا لرجوع الأمن إستعادت الحياة الإقتصادية عافيتها فتدعمت العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية لصالح البايليك و بعض الفئات الإجتماعية مثل كبار التجار و كبار اللزامة و كبار الشواشين ،وقد إنتهج الباي سياستا إستغلالية إزاء الرعايا في الأرياف بإعتماد سياسة " المشترى" في الحبوب و " السلم" في الزيت.

أما على المستوى السياسي فقد عمد حسين بن علي إلى تعيين إبن أخيه علي ابن محمد باي وليا لعهده و قائدا للمحلة لأنه لم يكن له أبناء ذكور إلى حد ذلك التاريخ ، غير أنه في أثناء ذلك رزق بأبناء ذكور فعمد في سنة 1725 إلى تعيين إبنه البكر محمد الرشيد بايا للمحلة ليكون وليا لعهده و أبعد ابن أخيه علي بن محمد عن قيادة المحلة وجلب له من السلطان العثماني فرمان يوليه باشا وهي تسمية تشريفية لا غير مما مهد لخروج علي باشا عن عمه و لتدخل البلاد في مرحلة من الحروب الأهلية بسبب الصراع على السلطة.

2- مرحلة الحروب الأهلية و البطش السياسي 1728-1756:

إلتجأ علي باشا في سنة 1728 إلى جبل وسلات معلنا التمرد على عمه حسين بن علي الذي تمكن بسرعة من القضاء على حركة التمرد هذه و إلتجأ علي باشا إلى الجزائر حيث وجد حسن الوفادة من حكامها ووعدوه بإرجاعه إلى تونس ، و هو ما تم فعلا في سنة 1735 حين زحفت محلة الجزائريين على الإيالة التونسية ، فخرج إليهم حسين بن علي غير أنه انهزم أمام الجزائريين في معركة سمنجة ففر إلى القيروان و في مقابل ذلك دخل علي باشا إلى حاضرة تونس و أصبح بايا للبلاد، فإنطلقت الحرب الأهلية مجددا لتدوم 5 سنوات و انقسمت البلاد أثناء هذه الحرب إلى شقين متناحرين ، شقا مناصرا لحسين بن علي (حسينية) وشقا مناصرا لعلي باشا (باشية) فمن الحسينية نذكر القلعة الكبرى و القيروان و جلاص و الهمامة و أولاد عون ... و من الباشية نذكر جبل وسلات و القلعة الصغرى و جمال و ماجر و الفراشيش و المثاليث... و انتهت هذه الحرب في سنة 1740 بقتل حسين بن علي و انفراد علي باشا بالسلطة.

اتبع علي باشا سياسة استبدادية في الداخل و كذلك سياسة متصلبة تجاه القوى الخارجية فعمد إلى افتكاك المحطة التجارية بطبرقة من يد الجنويين ومحطة كاب نيقرو من يد

الفرنسيين في سنة 1741 فاعلنت فرنسا الحرب على تونس حتى سنة 1742 و انتهت هذه الحرب بمراضاة علي باشا.
ونتيجة لهذه السياسة المتصلبة في الداخل و مع الخارج كانت الحملة الجزائرية الفاشلة على تونس في سنة 1746 التي أرادت إعادة أبناء حسين بن علي إلى السلطة بعد إلتجائهم إلى الجزائر في أعقاب مقتل والدهم فسميت هذه الحملة "خطرة الدزيرية الكذابة" لتتلوها حملة ثانية ناجحة في سنة 1756 حيث قدمت محلة الجزائريين مصحوبة بأبناء حسين بن علي،فقتل علي باشا و تم تنصيب محمد رشيد ابن حسين بن علي بايا على تونس في سنة 1756 لتبدأ معه مرحلة الإستقرار و أوج الازدهار.

3- مرحلة الاستقرار و أوج الازدهار:

تولى الحكم محمد رشيد باي حتى سنة 1759 ثم تلاه اخوه علي باي الذي استمر في الحكم حتى سنة 1782 وقد شهدت بداية حكمه ثورة اسماعيل بن يونس حفيد علي باشا الذي قدم من طرابلس و التحق بجبل وسلات في سنة 1759، غير أن هذا التمرد أجهض في سنة 1762 حيث التجأ اسماعيل بن يونس إلى الجزائر و تم افراغ جبل وسلات من سكانه ليستتب الأمر لعلي باي.
فاستعاد الاقتصاد عافيته في ظرفية عالمية ملائمة و كذلك بسبب تحالف علي باي مع الأعيان المحليين من كبار التجار و الشواشين و اللزامة، غير أن العلاقة مع حكام الجزائر ظلت غير متساوية الأمر الذي سيسعى حمودة باشا باي (حكم من 1782 إلى 1814) ابن علي باي إلى رفعه ، فقد تميزت مرحلة حكم حمودة باشا بأوج القوة و الازدهار و بروز عائلات مخزنية قوية مساندة للدولة مثل الجلولي أصيلة صفاقس و ابن عياد أصيلة جربة و المرابط أصيلة القيروان و بالحاج أصيلة غار الملح... و أعيان من القبائل مساندين للدولة مثل محمد ابن السبوعي لدى جلاص و قضوم بن محمد لدى الفراشيش...
فبالاعتماد على هؤلاء الأعيان تمكن حمودة باشا باي من الانتصار على محلة الجزائريين سنة 1807 لترتفع حالة الضيم و الاذلال التي كان يعاني منها بايات تونس تجاه حكام الجزائر.

خاتمة : في مطلع القرن التاسع عشر و منذ عهد حمودة باشا بدأة تلوح أزمة اقتصادية كبيرة بفعل تغير موازين القوى في المتوسط و بداية بروز اختلال موازنات الدولة و من مؤشراتها توظيف خطايا كبيرة على بعض الأعيان مثل الحاج يونس بن يونس الجربي الذي وظف عليه الباي خطية بلغت مليون ريال و هو ما يوازي دخل الدولة في سنة.

أزمة القرن التاسع عشر و فشل محاولات الإصلاح (1815-1881)

حمادي دالي

جامعة المنستير

المقدمة:

مرت الإيالة التونسية منذ مطلع القرن التاسع عشر بأزمة حادة نتيجة إتساع الهوة بينها و بين الدول الأوروبية التي ما فتأت تنمو و تتوسع بفعل ثورتها الصناعية . فما هي مظاهر الأزمة؟ و ما هي محاولات الإصلاح؟

1 – التحولات الخارجية و بداية ترسيخ الأزمة 1815-1830

شهدت الدول الأوروبية تواصلا لثورتها الصناعية كما شهدت توسعا في ما وراء البحار بعد إنتهاء حروب نابليون في 1815، و نتيجة لهذه التوسعات إزداد التدخل الرأسمالي الأوروبي في الإيالة التونسية مقابل تراجع القوة الإقتصادية للنخب المحلية و تراجع مداخيل البايليك تبعا للتخلي القصري عن نشاط القرصنة تحت الضغوط الأوروبية (مؤتمر فيانا) فتتالى إضعاف العملة التونسية وعجز حكومة الباي عن تسديد ديونها تجاه التجار الأجانب خاصة فيما عرف بمسألة زيت الساحل مما جعل البايليك يلتجأ إلى سياسات التتريك و الإستيلاء على أموال الرعايا لاسيما النخب الثرية لتسديد هذه الديون لترتسم القطيعة مجددا بين الدولة و إطارات المجتمع المحلية في ظرف تتأكد فيه المخاطر الخارجية.

2- تأكد المخاطر الخارجية و محاولات الإصلاح العسكري

لقد تأكدت الأخطار الخارجية منذ سنة 1830 عند شروع الفرنسيين في إحتلال الجزائر ثم في سنة 1835 عند إستعادة العثمانيين الأتراك لنفوذهم المباشر في طرابلس فعمد بايات تونس و تحديدا حسين باي (حكم من 1824 إلى 1835) إلى إحداث نواة جيش نظامي في إطار ما يعرف بمسألة وهران – قسنطينة . ثم عمد أحمد باي (حكم من 1837 إلى 1855) إلى تدعيم هذا الجيش فزاد في عدده (بلغ 27 ألف جندي) و أضاف إليه أصناف جديدة من الجند (الخيالة و الطبجية و البحرية) مما إستوجب نفقات كبيرة أدت إلى إجراء "إصلاحات جبائية " تتمثل أساسا في ترتيب قانون الزيتون بالساحل و قانون النخيل بالجنوب و قانون المراجع بصفاقس ويتمثل في توظيف ضريبة على أصول الزياتين و النخيل أثمر أم لم يثمر، فكان هذا الإجراء سببا في تراجع الأنشطة الفلاحية و بداية تراجع مداخيل الدولة و إفلاس العديد من كبار القياد – اللزامة و العائلات المخزنية مثل عائلة بالحاج و عائلة الجلولي ، و قد آل الأمر في آخر المطاف إلى فرار أحد أكبر ممولي الدولة و الملتزمين لديها محمود بن عياد إلى فرنسا في سنة 1852 معلنا بذلك فشل سياسة الإصلاح العسكري التي إتبعها أحمد باي .

ورغم فشل هذا الإصلاح فقد إرتبط إسم أحمد باي بمجموعة من الإجراءات التحديثية مثل تأسيس المدرسة الحربية بباردو و منع بيع العبيد في أسواق المملكة في مرحلة أولى و

تحجير الرق بالمملكة في سنة 1846 في مرحلة ثانية و هي السنة التي زار فيها هذا الباي فرنسا و أستقبل هناك إستقبال الملوك رغم أن الإيالة تسير شيئا فشيء نحو حافة الإفلاس .

3- الإصلاحات السياسة و السقوط في براثن الإستعمار

إثر وفاة أحمد باي عمد خلفه محمد باي (حكم من 1855إلى 1859) إلى التراجع عن سياسة الإصلاح العسكري فتم تسريح معظم الجنود ، و لتجاوز الأزمة المالية عمد إلى " إصلاحات جبائية" تتمثل أساسا في إقرار ضريبة "الإعانة" و هي ضريبة على الرؤوس يؤديها السكان الذكور البالغين من غير أصيلي 5 مدن و هي تونس و سوسة و القيروان و المنستير و صفاقس و مقدارها 36 ريال في السنة ، كما تم إلغاء الإتفاق الذي كان يدفعه القياد للدولة مقابل توليهم تلك المناصب غير أن هذه الإجراءات لم تمكن الإيالة من تحجاوز أزمتها المالية بل كانت منفذا لمزيد من التغلغل الرأسمالي الأوروبي بها عبر ظاهرة الإقتراض الربوي الذي إلتجأ إليه معظم السكان لتسديد ضريبة الإعانة .

وتحت وطأة الضغوط الأوروبية أصدر محمد باي في سنة 1857 دستور عهد الأمان و قد مكن هذا الدستور الأجانب الأوروبيين من إمتيازات كبرى كما منع الدولة من تعاطي التجارة فكان عهد الأمان منفذا هو الآخر للتسرب الرأسمالي الأوروبي داخل الإيالية مما عمق الأزمة المالية خاصة في عهد محمد الصادق باي (حكم من 1859 إلى 1882).

فقد بدأ هذا الباي عهده بإصدار دستور للمملكة في سنة 1861 غير أن العمل بهذا الدستور لم يستمر إلا لبضع سنوات أي حتى سنة 1864 عند إندلاع ثورة القبائل أو مايعرف بثورة علي بن غذاهم نتيجة تضعيف الإعانة من قبل حكومة هذا الباي ، و قد تأكدت الأطماع الخارجية في الإيالة أثناء هذه الثورة فعمد الباي إلى عزل الوزير الأكبر مصطفى خزندار (تولى الوزارة من سنة 1837 إلى سنة 1873) و تعيين خير الدين باشا وزيرا مباشرا في 1870 ثم وزيرا أكبر في سنة 1873 فحاول تجنيب الإيالة خطر الإستعمار الفرنسي بتكثيف الروابط مع الدولة العثمانية غير أن الفريق الموالي للفرنسيين و الرافض للإصلاحات تغلب في آخر الأمر فعزل خير الدين من الوزارة في سنة 1877 و حسم أمر الإيالة التونسية لفائدة الفرنسيين في مؤتمر برلين في سنة 1878 و عين الوزير مصطفى بن إسماعيل وزيرا أكبر فسهل إتمام الصفقة و كان توقيع معاهدة القصر السعيد أو ما يعرف بمعاهدة باردو في 12 ماي 1881 لتبدأ مرحلة الإستعمار الفرنسي للبلاد التونسية رغم الإبقاء على "سمو باي تونس في منصبه"

خاتمة :

تعتبر سنة 1881 سنة فاصلة بين مرحلتين بالنسية إلى البلاد التونسية فهي تمثل نهاية الفترة الحديثة و بداية الفترة المعاصرة فماهي أوضاع هذه الإيالة في ظل الإحتلال الفرنسي ؟